الفساد الإداري والمالي

الفساد الإداري والمالي يعني كل سلوك غير سوي وغير أمين، وينتج عن تصرفات غير أخلاقية وغير مقبولة، وهي تصرفات يقوم بها البعض لاستغلال الغير لمصالحه الشخصية الفاسدة، وتلك التصرفات تتنافى تمامًا مع منظومة العادات والتقاليد والثقافة الاجتماعية المتعارف عليها.

مظاهر الفساد الإداري

وهي عدة صور واشكال لمظاهر الفساد الإداري وسنعرض أهمها ما يلي:

- انخفاض فرص العمل وانتشار البطالة.
- الواسطة والمحسوبية.
- عدم الالتزام بالقوانين والخروج عنها.
- التحيز والتمييز بين الموظفين.
- دفع الرشوة للموظفين مقابل قيامهم بواجبتهم المهنية.
- عدم تكافؤ الفرص بين الأفراد.

مظاهر الفساد المالي

وهي عدة صور واشكال لمظاهر الفساد المالي وسنعرض أهمها ما يلي:

- التهرب من دفع الضرائب.
- تخصيص الأراضي بطرق غير مشروعة.
- اختلاس الدعم التمويل الداخلي والخارجي.
- السيطرة والتحكم بالمال العام حسب الرغبات ولمصالح الشخصية.

أسباب الفساد الإداري

هناك أسباب كثيرة تؤدي إلى ظهور صور عدة من الفساد الإداري في المجتمع، وأهمها كالتالي:

- الأسباب الاقتصادية وهي تعتبر أهم الأسباب في ظهور الفساد الإداري، من خلال عدم توزيع عادل للثروات على أبناء المجتمع واحتكاره من قبل فئة أو مجموعه معينة من الفاسدين بهدف إشباع رغباتهم ومصالحهم الشخصية.

- من الأسباب الهامة للفساد الإداري، هي أسباب سياسية والذي تنتج عن تأثير سياسي من ذوي النفوذ والسلطة على القرارات الإدارية.
- الأسباب الإدارية تعتبر أسباب هامة لظهور الفساد الإداري، وأن البيئة الإدارية نفسها سبباً في الفساد أيضاً، والتي قد لا تتمتع بالوعي الذاتي والثقافي والذي يجعلها عرضة للفساد الإداري.
- غياب المنظومة العقابية يعد سبباً هاماً لتفشي انتشار الفساد عن طريق التساهل الكبير في معاقبة كل من يقومون بالفساد الإداري، رغم وجود القوانين الصارمة التي تنص على معاقبة الأشخاص الذين تثبت عليهم تهمة الفساد.

طرق مكافحة الفساد الإداري والمالي

وهي طرق هامة للتخلص من الفساد الإداري والمالي ومكافحته، أهمها ما يلي:

1- وجود نظام محاسبة صحيح

وهو من العوامل الهامة لنجاح الرقابة الداخلية، ويعرف هذا النظام على أنه مجموعة من الإجراءات التي تتم من خلالها معالجة البيانات والمعلومات المطلوبة لتحقيق أهداف الإدارة، والذي يتضمن المساءلة عن الأنشطة المختلفة للمؤسسات الاقتصادية.

2- إعداد إجراءات تفصيلية لتنفيذ الواجبات

بمعنى تقسيم المهام بين الأقسام المختلفة بحيث لا يقوم شخص واحد بالعمل بأكمله، لذا يجب توزيع المهام بين كافة الأقسام والعاملين بطريقة تضمن وجود ضبط ذاتي أو رقابة آلية أثناء تنفيذ العمل.

3- تعيين الموظفين الكفو في المناصب المناسبة

لذا يجب وضع برنامج لتدريب الموظفين لضمان حسن الاختيار بين المتقدمين لشغل الوظائف، ويجب على المنظمة وضع كل موظف او عامل في المكان المناسب لخبرته وكفاءته.

4- استخدام جميع الوسائل الآلية

تساعد الوسائل الآلية الحصول على ضمان دقة البيانات المحاسبية والدفاتر والسجلات والمحافظة على الأصول من التلاعب والاختلاس، ولسهولة الوصول لكافة البيانات والمعلومات.

5- بناء هيكل تنظيم إداري واضح وفعال

وهو وجود مبدأ رقابي مهم ينص على الفصل الصارم بين المسؤوليات الوظيفية للحماية من حدوث أخطاء متعمدة وبين توزيع هذه المسؤوليات بشكل واضح، ويجب أن يكون النظام مرناً للقيام بالتعديلات التي يتطلب تغييرها في سياسيات وأهداف المؤسسة.